@ 123 @ قال الزركشي : ((بين قولنا موضوع ، وقولنا لا يصح ، بون كثير ؛ فإن في الأول إثبات الكذب والاختلاق ، وفي الثاني إخباراً عن عدم الثبوت ، ولا يلزم منه إثبات العدم ، وهذا يجيء في كل حديث قال فيه ابن الجوزي : لا يصح ، ونحوه . .

السابعة : قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح : ((الضعيف لا يعل به الصحيح)) . * * * .

37 - ذكر أنواع نشترك في الصحيح والحسن والضعيف .

الأول ، المسند : هو على المعتمد ، ما اتصل سنده ، من راوية إلى منهاه ، مرفوعا إلى النبي . .

الثاني ، المتصل : ويسمى الموصول ، وهو ما اتصل سنده ، سواء كان مرفوعاً إليه أو موقوفاً . .

الثالث ، المرفوع : وهو ما أضيف إلى النبي خاصة من قول أو فعل أو تقرير ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً ، بسقوط الصحابي منه أو غيره ؛ فالمتصل قد يكون مرفوعاً وغير مرفوعا ، والمرفوع قد يكون متصلاً وغير متصل ، والمسند متصل مرفوع . .

الرابع ، المعنعن : وهو ما يقال في سنده : فلان عن فلان ، قيل إنه مرسل حتى يتبين اتصاله ؛ والجمهور على أنه متصل إذا أمكن لقاء من أضيفت العنعنة إليهم ، بعضهم بعضاً ، مع براءة المعنعن من التدليس ، وإلا فليس بمتصل . وقد كثر المعنعن في الصحيحين ؛ وكثير من طرقة صرح فيها بالتحديث والسماع في المستخرجات عليهما ، وإن كان لا يرتاب في صحته فيهما ، وبراءة معنعنه من التدليس لدقة شرطهما . وكثر أيضاً استعمال ((عن)) في الإجازة فإذا قال أحدهم : ((قرأت على فلان عن فلان)) فمراده أنه رواه عنه فلا تخرج عن الاتصال . .

الخامس ، المؤنن : وهو ما يقال في مسنده : ((حدثنا فلان ، أن فلانا)) وهو كالمعنعن . قيل إنه منقطع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى ؛ والجمهور على أنه كالمعنعن في الاتصال بالشرط المتقدم .